

## الذكاء الاصطناعي في الفتوى الشرعية: أداة مساعدة أم بديل للمفتي؟ Artificial Intelligence in Islamic Fatwas: A Supporting Tool or a Replacement for the Mufti?

زادي بلال<sup>1\*</sup>، زادي كريم<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مناهج البحث في العلوم الإسلامية: مقاصدها ومسالك تقويمها، المدرسة الوطنية العليا للعلوم الإسلامية – دار القرآن –

(الجزائر)، b.zadi@dar-elcoran.dz

<sup>2</sup> جامعة الجزائر 1، (الجزائر) k.zaidi@univ-alger.dz

تاريخ النشر: 2025/06/ 01

تاريخ القبول: 2025/05/ 24

تاريخ الاستلام: 2025/04/ 13

### ملخص:

يتناول هذا المقال إشكالية دور الذكاء الاصطناعي في الفتوى الشرعية، متسائلاً: هل يمكن أن يكون أداة مساعدة فقط أم بديلاً عن المفتي البشري؟ ويخلص المقال إلى أن الذكاء الاصطناعي، رغم قدرته على معالجة النصوص الشرعية وتسهيل الوصول إلى المصادر الفقهية، لا يمكن أن يحل محل المفتي البشري، نظراً لافتقاره إلى الإدراك المقاصدي والقدرة على الموازنة بين النصوص والسياقات الواقعية. ويوصي المقال بتوظيف الذكاء الاصطناعي كأداة داعمة للمفتي، لا كبديل مستقل، حفاظاً على دقة الفتوى وأمن المجتمع الفكري.

**كلمات مفتاحية:** الذكاء الاصطناعي، الفتوى الشرعية، المفتي والمستفتي، الاجتهاد الشرعي، التقنية والفقه.

تصنيف JEL : 033، z12.

### Abstract:

This article addresses the issue of the role of artificial intelligence in Islamic fatwas, questioning whether it can serve merely as a supporting tool or as a complete replacement for the human mufti. The article concludes

that, despite its ability to process Islamic texts and facilitate access to jurisprudential sources, AI cannot replace the human mufti due to its lack of purposive reasoning and the ability to balance texts with real-life contexts. The article recommends employing AI as a supportive tool for the mufti rather than an independent substitute, ensuring the accuracy of fatwas and safeguarding intellectual security in society.

**Keywords:** Artificial Intelligence; Islamic Fatwa; Mufti and Mustafti; Islamic Jurisprudence (Ijtihad) ; Technology and Fiqh.

**Jel Classification Codes:** 033, z12.

## 1. مقدمة:

الحمد لله الذي أنزل الكتاب تبياناً لكل شيء، وهدي ورحة للعالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ، خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

تعد الفتوى الشرعية من ركائز البيان والتوجيه في الأمة الإسلامية، إذ تضطلع ببيان الأحكام الشرعية للأفراد والجماعات، وترشد السائلين إلى مراد الشريعة في المسائل المستجدة، بما يحقق التزام المسلمين بأحكام الدين، ويصون الأمن الفكري للأمة. ومع التطور التقني الهائل الذي يشهده العالم في العصر الحديث، برز الذكاء الاصطناعي كأحد مظاهر الابتكار الرقمي القادر على معالجة النصوص والمعلومات، مما أثار تساؤلات جوهرية حول دوره في مجال الإفتاء الشرعي، ومدى إمكانية اعتماده في إصدار الأحكام الشرعية، أو استبداله بالمفتي البشري.

وتكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على أثر الذكاء الاصطناعي على عملية الإفتاء الشرعي، لما لهذا الموضوع من صلة عميقة بتحقيق الأمن الفكري، وضمان صدور الفتوى وفق ضوابطها الشرعية الصحيحة. إذ تتطلب الفتوى إدراكاً دقيقاً للمقاصد الشرعية، وسيراً لأعماق النصوص، ومراعاة للظروف والملابسات، وهو ما يُطرح إزاء قدرة الذكاء الاصطناعي المحدودة في فهم السياقات المتغيرة والمقاصد الشرعية الكلية.

وعليه، فإن إشكالية البحث تتمحور حول التساؤل التالي:

هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون أداة مساعدة للمفتي البشري في إصدار الفتوى الشرعية، أم أنه قد يتحول إلى بديل مستقل عنه؟

## **منهج البحث:**

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لبيان المفاهيم الأساسية المتعلقة بالفتوى والذكاء الاصطناعي، وتحليل النصوص الشرعية المرتبطة بالموضوع. كما يستعين بالمنهج الاستقرائي لاستقراء مواقف الفقهاء من استخدام الوسائل التقنية في الإفتاء، مع توظيف المنهج المقارن للموازنة بين دور المفتي البشري والذكاء الاصطناعي في إصدار الفتوى.

## **الدراسات السابقة:**

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع الفتوى الشرعية وضوابطها، كما تناولت دراسات أخرى أثر التقنية الحديثة على العلوم الشرعية، إلا أن هذا البحث يسعى إلى الربط بين المجالين، من خلال دراسة تحليلية نقدية تجمع بين النظر الفقهي والتقني، بما يسهم في بناء تصور متكامل حول العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والفتوى الشرعية، وهذه بعض الدراسات السابقة التي استفدت منها في كتابة هذا المقال:

- آمنة مدوخي بن عبيد، ضوابط الفتوى الرقمية في ظل الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة الزيتونة الدولية، العدد: التاسع عشر 2024/02/28.
- محمد العربي بوش، الذكاء الاصطناعي وتقنياته " قضايا وتحديات في ضوء الفقه الإسلامي"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 21، العدد: 02، 2024

## **خطة البحث:**

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

**المحور الأول:** مفهوم الفتوى.

**المحور الثاني:** مفهوم الذكاء الاصطناعي.

**المحور الثالث:** الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة أم بديل للمفتي؟

وبناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحقيق فهم علمي رصين لدور الذكاء الاصطناعي في مجال الفتوى الشرعية، مع التأكيد على أهمية المحافظة على المرجعية الفقهية البشرية، مع إمكانية الاستفادة من التقنية الحديثة في تسهيل الوصول إلى الأحكام الشرعية، وفق ضوابط وأخلاقيات تراعي مقاصد الشريعة الإسلامية.

## 2. مفهوم الفتوى

### 1.2 تعريف الفتوى لغة واصطلاحاً:

#### تعريف الفتوى لغة:

اسم مصدر بمعنى الإفتاء يقال أفتيه إذا أجبته عن مسألة (ابن منظور، د.ت) يقول تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ (سورة النساء: 127). أي يظهر ويبين لكم ما استفسرتم عنه والافتاء مصدر والجمع الفتاوي والفتاوى (ابن منظور، د.ت، ج 15، ص. 145).  
الاستفتاء: هو الاستفسار عما عسر وأشكل من الأمر ومن ذلك ما ورد في كتابه الكريم: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِراً وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ (سورة الكهف: 22).

#### تعريف الفتوى اصطلاحاً:

- أما اصطلاحاً فقد عرفت الفتوى بتعريفات عديدة نذكر بعضها في هذا البحث ومنها:
- هي إخبار عن الله تعالى في إلزام أو إباحة (الصنهاجي أبو العباس ، 2001م).
  - هي بيان الحكم الشرعي والإخبار به من غير إلزام (المرداوي ، 1998م).
  - الحكم المسؤول عنه السائل (محمد عبد الرؤوف المناوي، 1410هـ، ص. 550).
  - الإخبار بالحكم الشرعي على وجه الإلزام سواء كان بكتب أو إخبارا (الخرشي، 1317هـ، ج 3، ص. 109).

ومن تعريفاتها المعاصرة هي: الإخبار بحكم الله تعالى عن مسألة دينية بمقتضى الأدلة الشرعية لمن سأل عنه في أمر نازل على جهة العموم والشمول لا على جهة الإلزام (الراشدي، 2001م).

#### التحليل:

يتضح من التعريفات أن الفتوى ترتكز على أربعة أركان:

1. المفتي: العالم المؤهل القادر على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها.
2. المستفتي: الشخص السائل عن الحكم الشرعي.
3. المستفتى فيه: الواقعة أو المسألة الشرعية.
4. الحكم الشرعي: الجواب المبني على أدلة الشريعة الإسلامية.

## 2.2 حكم الفتوى:

إن طلب الفتوى وتحصيلها مقام لا يكون إلا لمن سلك مدارج العلم والترقي في فهم كتاب الله وسنة رسوله الكريم، وصرف جهده ووقته في فهم أحكام الشريعة ومقاصدها وسلك طريق التفقه والاجتهاد، فحق فيه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ (سورة آل عمران: 187) وكما قال عليه الصلاة والسلام « من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة » (البيهقي، 2023، حديث رقم: 575، حديث صحيح حسن) وهذا دليل على أهمية الفتوى ووجوب إظهارها والإفصاح بها لسائلها وطالبها.

وهي لا تصح إلا لأكمل العلماء وأتقاهم وأكثرهم علما بدين الله، ولعلّ أغلب آراء الفقهاء تتفق على أن إفتاء المستفتين فرض كفاية إلا أنه أحيانا يأخذ حكم الفرض العيني في حالات معينة ك:

- أن يكون في البلد مفتي واحد (البهوتي، 1996، ص. ج 3، ص. 484).
- المسألة المسؤول عنها لا يجوز تأخير البيان عنها وقت الحاجة (ابن القيم، 2017، ص. 157).
- إذا كان عدد المفتين لا يسد حاجة الناس بهم وجب عليهم جميعا سد الحاجة وجوبا عينيا (الحكمي، 1999، ص. 19).
- إذا توجه السائل بالسؤال إلى مفتي بعينه يريد الإجابة منه لا من غيره (ابن القيم، 2017، ص. 176).

كما يمكن للإفتاء أن يكون مندوبا ومثال ذلك أن يستنبط المفتي حكما شرعيا لنازلة أو مستجد استشراف حدوثه فاجتهد في الحكم عليه قبل حدوثه.

كما يمكن أن يكون الإفتاء مكروها في المسائل التي لم تجري العادة بحدوثها لأنّ اجتهاد المفتي بهذا الحال يكون ابتداء.

ويكون الإفتاء محرّما في حالات كأن يفتي المفتي بغير علم (ابن القيم، 2017، ص. 173) أو كأن يترتب عن الإفتاء مفسدة أعظم من مفسدة الإمساك عنه أو كأن يكون المفتي ماجنا يفتي بالهوى (المرداوي ع.، 2009م، ج 11، ص. 179) أو كأن يكون المفتي تحت سطوة الغضب أو الانشغال أو الرشوة.

فالفقوى منزلة جليلة في الدين الإسلامي ولها المكانة الهامة في المجتمع المسلم وهي ليست من المهام المتاحة لكل طالب وإنما في طلبها تهيّب وخيفة فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من أفتى بفتي من غير ثبّت فإنما اثمه على الذي أفتاه» (أحمد بن حنبل، 2009م، ص. 118).

### 3.2 أهمية الفتوى:

تُعَدُّ الفتوى منصباً جليلاً وخطيراً في آنٍ واحد، إذ إن المفتي، كما قرر الإمام الشاطبي، إنما هو قائم في الأمة مقام النبي ﷺ؛ لأنه مخبر عن الله سبحانه وتعالى، وموقع عن حكمه في أفعال عباده. وقد استدلل الشاطبي على ذلك بجملة من الأدلة، أولها: ما ورد في الحديث الصحيح: "إن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم" (الترمذي، 1999، رقم الحديث 2682).

وثانيها: أن المفتي نائب عن النبي في تبليغ الأحكام، كما في قوله: "ألا ليلغ الشاهد منكم الغائب"، وقوله: "بلّغوا عني ولو آية"، وقوله أيضاً: "تسمعون ويُسَمع منكم ويُسَمع ممن سمع منكم" (البخاري، 1997، رقم الحديث 3461؛ مسلم، 2006، رقم الحديث 1679).

أما ثالث الأدلة: فهو أن المفتي من وجهٍ ما يُعَدُّ شارعاً؛ لأنه إما أن يُبلغ ما نُقِلَ من صاحب الشريعة، وإما أن يجتهد في استنباط حكم شرعي من ذلك المنقول. وفي هذه الحالة، يكون في مقام من يُنشئ الأحكام، والإنشاء في الأصل من خصائص الشارع، فكان المجتهد حينئذٍ في مقام التوقيع عنه (الشاطبي، 1997).

وقد عبّر الإمام القرافي عن هذا المعنى بتشبيه دقيق، فقال: "المفتي مع الله تعالى كمترجم بين يدي القاضي، ينقل ما وجده عنه، واستفادة منه بإشارة أو عبارة أو فعل أو تقرير أو ترك" (القرافي، 2001). وبهذا المعنى، فالفتوى إخبار عن الله، وأمرها بالغ الأهمية.

ومن العلماء من أشار إلى عِظَمِ هذا المنصب ووجوب تعظيمه في النفس؛ يقول الإمام النووي: "اعلم أن الإفتاء عظيم الخطر، كبير الموقع، كثير الفضل، لأن المفتي وارث الأنبياء، وقائم بفرض الكفاية، لكنه معرض للخطأ، ولهذا قيل: المفتي موقع عن الله تعالى" (النووي، 2004). ونقل عن ابن المنكدر قوله: "العالم بين الله وخلقه، فليُنظر كيف يدخل بينهم".

أما الإمام ابن القيم فقد أفاض في بيان جلالة منصب الإفتاء، فقال: "وإذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالحل الذي لا يُنكر فضله، ولا يُجهل قدره، وهو من أعلى المراتب، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات؟! فهو منصب عظيم الشأن، جليل القدر، عظيم الخطر" (ابن القيم، 1973، ج 4، ص 162). وأردف قائلاً: "كفى شرفاً للفتيا أن الله سبحانه تَوَلَّى الإفتاء بنفسه في بعض المسائل، كما قال: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾ (النساء: 127، 176).

ولعظم هذا المقام كان السلف الصالح يتوقفون عن الفتيا كثيراً، خشية الوقوع في القول على الله بغير علم، كما كان سعيد بن المسيب رحمه الله يقول عند كل فتوى (اللهم سلمني وسلم مني) (الذهبي، 1999) وعليه، فإن التأمل في حال كثير من المفتين في عصرنا، لا يكاد يجد لهم نصيباً من حال هؤلاء الأئمة العظام، الذين عظموا مقام الفتوى، وراعوا مسؤوليتهم أمام الله سبحانه، حيث علموا أنهم إنما يوقعون عن الله تعالى، ويُفترض بهم أن يقتدوا برسول الله في البيان والتبليغ.

### 3. مفهوم الذكاء الاصطناعي

#### 1.3 تعريف الذكاء الاصطناعي لغة واصطلاحاً:

لغة: مصطلح مركب من كلمتين:

الذكاء لغة: من ذكا يذكو ذكاء، حِدَّةٌ فِي الشَّيْءِ وَنَفَازٌ، وذكت الشمس: اشتدت حرارتها، وذكا الشخص: كان سريع الفهم متوقد البديهة، والذكاء: سُرْعَةُ الْفِطْنَةِ، والقدرة على التحليل والتركيب والتمييز والاختيار والتكيف إزاء المواقف المختلفة (ابن فارس، 2008م، ص. 357؛ الزيات وآخرون، 1989م، ص. 314؛ عمر، د.ت، ص. 818).

ولا يبعد المعنى الاصطلاحي العام عن المعنى اللغوي، فهو: سرعة الإدراك، وحدة الفهم (محمد عبد الرؤوف المناوي، 1410هـ، ص. 171).

تعريف الاصطناعي: لغة: من صنع، عَمَلَ الشَّيْءِ صُنْعاً، واصطنع الشيء اصطناعاً: صنعه، وعمله، لمن طلبه، والاصطناعي: اسم منسوب إلى اصطناع، كل ما كان مصنوعاً، غير طبيعي ومنه ورد اصطناعي وقرم اصطناعي (ابن فارس، 2008م، ج 3، ص. 113).

والمعنى الاصطلاحي العام قريب من المعنى اللغوي، والمراد بهذه الدراسة: كل آلة (جهاز) يقوم الإنسان بعملها (صنعها)، على وفق وصف مسبق (عمر، د.ت، ج 2، ص. 1323).

اصطلاحاً: مركب إضافي، يعرف الذكاء الاصطناعي كأحد جوانب علم الحاسوب الذي يعمل على توفير مجموعة من التقنيات والأساليب والأدوات لإنشاء النماذج والحلول لبعض المشكلات من خلال محاكاة سلوك الإنسان (Ocana-Fernanday, V. Valenzuela-Fernanday, 2019).

فهو جهود لتطوير النظم المبنية على الحاسب لإعطائه القدرة على القيام بوظائف تحاكي العقل الإنساني من حيث تعلّم اللغات، إتمام المهام الإدارية القدرة على التفكير، التعلّم الفهم، ويرتبط مفهوم الذكاء الاصطناعي بمحلول متعددة مثل: علم الحاسب علم النفس الرياضيات اللسانيات، وهندسة المعرفة (أبو كشك، 2015، ص. 83).

وهو كذلك العلم الذي يبحث في كيفية جعل الحاسوب يؤدي الأعمال التي يؤديها البشر بطريقة أفضل (بسيوني، 1998، ص. 32).

إذا هو جملة من القدرات الخوارزمية الآلية التي تحاكي العقل البشري استنباطا واستنتاجا وتحليلا وتحريرا.

وقريب منه ما عرفه أحد الباحثين بأنه: "العلم الذي يدرس السلوكيات الذكية عند الكائنات الحية، ويوظفها من خلال برمجيات حاسوبية متطورة؛ لأداء مهام ووظائف ذكية تحاكي تلك التي يقوم بها الإنسان خاصة، وذلك بهدف تبسيط حياة الإنسان اليومية ولأغراض أخرى متعددة" (صالح الأسد، جوان 2022، ص. 373).

وقد وقفنا على تعريفات كثيرة أخرى تتقاطع في مفهومها مع ما سبق ذكره، ولعل ما يمكن التنبيه إليه لزيادة التوضيح هو التمييز بين البرمجة الحاسوبية التقليدية وتقنيات الذكاء الاصطناعي ففي الأول تقوم الآلة بالتنفيذ الحرفي لما تم تلقينها به أما في الثاني فالروبوت الذكي يتعلم ويتطور بالمداخلات ويستنتج ويفهم، ويتخذ القرار

### 2.3 حكم استخدام الذكاء الاصطناعي:

من القواعد الفقهية المقررة عند أكثر الفقهاء: (إن الأصل في الأشياء: الحل، والإباحة، حتى يأتي دليل على تحريمها) (السيوطي، 1990م، ص. 60؛ ابن نجيم المصري، 1999م، ص. 56)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: لست أعلم خلاف أحد من العلماء السالفين: في أن ما لم يجر دليل بتحريمه فهو مطلق غير محجور، وقد نص على ذلك كثير ممن تكلم في أصول الفقه وفروعه (ابن تيمية، 2004م، ج 21، ص. 538).

والمسلم إذا فقه هذه القاعدة استغنى بها عن تكلف السؤال عن كل مستحدث بخصوصه، مما يعلم الناس أنه ليس محرماً بذاته، وإنما تعرض الحرمة في أوجه استعماله - كعامة الأمور التقنية، ومنها: الذكاء الاصطناعي (مركز الفتوى في موقع إسلام ويب، 2019م).

قال ابن القيم رحمه الله: «لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضي إليها كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها، فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفضائها إلى غاياتها وارتباطاتها بها، ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غايتها،

## الذكاء الاصطناعي في الفتوى الشرعية: أداة مساعدة أم بديل للمفتي؟

فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، وكلاهما مقصود، لكنه مقصود قصد الغايات، وهي مقصودة قصد الوسائل» (ابن القيم، 2017م، ج 3، ص. 135).

وعليه فالأصل في استخدام التقنيات الحديثة الاباحة، ولا يدخلها التحريم إلا إذا كانت وسيلة لمحظور شرعاً؛ لأن للوسائل حكم المقاصد، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وما لا يتم المسنون إلا به فهو مسنون، وطرق الحرام والمكروهات تابعة لها، ووسيلة المباح مباح ( ابن سعدي ، 2012م، ص. 297).

### 4. الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة أم بديل للمفتي؟

#### 1.4 إيجابيات وسلبيات توظيف الذكاء الاصطناعي في الفتوى الشرعية:

الذكاء الاصطناعي أداة تقنية يمكن أن تحقق فوائد عديدة في مجال الفتوى إذا تم استخدامها في إطار الضوابط الشرعية، ومن أبرز الإيجابيات ما يلي:

❖ **تسهيل الوصول إلى المصادر الشرعية:** يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل كميات هائلة من الكتب والمراجع الفقهية، مما يتيح للمفتي سهولة الوصول إلى الأدلة الشرعية والآراء الفقهية المتعددة في وقت قصير.

❖ **السرعة والدقة في استرجاع المعلومات:** تسريع عملية البحث الشرعي مقارنة بالطرق التقليدية، مما يقلل من الوقت المستغرق في الوصول إلى الحكم الشرعي.

❖ **المساعدة في الأبحاث الفقهية المقارنة:** تمكين الباحثين من مقارنة الآراء الفقهية المختلفة حول مسألة معينة، مما يساهم في إبراز تنوع الاجتهادات الفقهية.

❖ **تحليل النصوص الشرعية:** يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل النصوص القرآنية والحديثية وربطها مع القضايا الفقهية بطريقة متقدمة.

❖ **تعزيز التعليم الشرعي:** يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في التطبيقات التعليمية، مثل البرامج التفاعلية لتعليم الفقه وأصول الفتوى.

❖ **المساعدة في الفتوى العامة:** يمكن برمجة الذكاء الاصطناعي للإجابة عن المسائل البسيطة مثل مواقيت الصلاة، أحكام الزكاة، وأساسيات الطهارة.

ورغم ما يحمله الذكاء الاصطناعي من فوائد، إلا أن هناك مخاطر وسلبيات قد تؤثر على دقة الفتوى ومشروعيتها، ومن أبرز هذه السلبيات:

- **غياب الفهم المقاصدي والواقعي:** الذكاء الاصطناعي يعتمد على قواعد مبرمجة مسبقاً، ولا يمتلك القدرة على فهم مقاصد الشريعة أو مراعاة السياقات الواقعية. الفتوى تحتاج إلى الاجتهاد البشري الذي يراعي الظروف المحيطة بكل نازلة.
- **الافتقار إلى الاجتهاد الفقهي الحقيقي:** الفتوى قد تتطلب اجتهداً شخصياً يتجاوز النصوص الظاهرة، مثل حالات الضرورة والاستحسان.
- **احتمالية الوقوع في الأخطاء البرمجية:** قد تكون برامج الذكاء الاصطناعي عرضة للأخطاء البرمجية أو الاعتماد على مصادر غير موثوقة.
- **فقدان المرجعية العلمية للمفتين:** الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى تهميش دور العلماء والمفتين المؤهلين، مما يضعف المرجعية الشرعية للأمة.
- **إمكانية إساءة الاستخدام:** يمكن برمجة الذكاء الاصطناعي لأغراض دعائية أو متطرفة، مما قد يسهم في نشر فتاوى مغلوطة أو منحرفة.
- **التعميم في الإجابات الشرعية:** الذكاء الاصطناعي قد يقدم إجابات عامة ومطلقة دون النظر إلى تفاصيل الأحوال الشخصية، وهو ما يتنافى مع منهجية الفتوى الشرعية الدقيقة.

#### 2.4 التوازن بين التقنية والاجتهاد البشري:

لتحقيق استفادة رشيدة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الفتوى الشرعية، مع المحافظة على الضوابط العلمية والمنهجية المعتمدة، يتعين السعي إلى تحقيق توازن منهجي بين التقنية والاجتهاد البشري. ويتمثل ذلك أولاً في ضبط دور الذكاء الاصطناعي بحيث يُعتمد عليه كأداة استشارية مساعدة للمفتي، لا كمصدر مستقل للفتوى، لما يقتضيه مقام الإفتاء من شروط علمية وملكات اجتهادية لا يمكن أن تتوفر في الآلة المجردة مهما بلغت درجة تطورها.

وفي هذا الإطار، تبرز ضرورة الإشراف البشري الدائم على مخرجات الأنظمة الذكية؛ إذ لا يجوز أن تعتمد الفتاوى التي تصدر عن الذكاء الاصطناعي اعتماداً تلقائياً دون مراجعة دقيقة من طرف المفتين المؤهلين، الذين يتمتعون بالكفاءة الشرعية والنظر الفقهي الرشيد. فكل فتوى لا بد أن تمر بمرحلة تحقيق علمي وتقويم بشري يضمن سلامتها الشرعية، ويكشف مواضع الخلل أو الغموض التي قد تقع فيها الآلة. كما يتعين، لتحقيق هذا التوازن، أن يتم تطوير البرمجيات الذكية وفق قواعد وضوابط شرعية مضبوطة، من خلال تأسيس قواعد بيانات علمية تستند إلى الكتب الفقهية المعتمدة، والموسوعات الحديثة، والمعاجم

## الذكاء الاصطناعي في الفتوى الشرعية: أداة مساعدة أم بديل للمفتي؟

اللغوية، والمصادر الأصولية المعتمدة لدى علماء الأمة، بما يجعل النظام محكوماً بمرجعية علمية صحيحة، ويحدّ من احتمالات الانحراف أو الخطأ في مخرجاته.

ولكي تكتمل دائرة الضبط، ينبغي كذلك العمل على توعية مستخدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي بضوابط استعمال هذه التقنية، وتثقيفهم بأن الذكاء الاصطناعي، على تقدمه، يظل قاصراً عن الإحاطة بالملابسات الواقعية والتقديرات الاجتهادية الدقيقة التي يتطلبها الإفتاء. وبالتالي، لا يجوز بحال أن يُنظر إلى هذه الأنظمة على أنها بديل عن المفتي البشري، الذي يتمتع بالقدرة على مراعاة السياقات، وتحقيق المقاصد، وتنزيل الأحكام الشرعية على الوقائع المختلفة بحكمة وبصيرة.

وعليه، فإن تفعيل الذكاء الاصطناعي في الفتوى ينبغي أن يتم ضمن منظومة علمية دقيقة، تحفظ للمفتي البشري مكانته، وتجعل من التقنية وسيلة مساعدة للارتقاء بجودة الفتوى، لا عاملاً مهدداً لمصداقيتها أو لدقتها العلمية.

### 3.4 العلاقة التكاملية بين الذكاء الاصطناعي والمفتي البشري:

إن العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وعملية الإفتاء الشرعي تمثل إحدى القضايا المستحدثة التي تستدعي تأصيلاً علمياً دقيقاً ونظراً فقهياً معمقاً. فالذكاء الاصطناعي -بما يحمله من قدرات حاسوبية فائقة- يُعد أداة متطورة يمكن توظيفها لخدمة العملية الإفتائية، لكنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يستقل بالقيام بوظيفة الإفتاء التي تُعد من أخطر المهام الدينية وأدقها، لما تشتمل عليه من بيان لحكم الله تعالى في وقائع العباد وأحوالهم المختلفة.

ذلك أن الفتوى عملية اجتهادية مركبة، تقوم على استحضار النصوص الشرعية، واستنباط الأحكام منها وفق قواعد أصول الفقه، مع استحضار مقاصد الشريعة ومآلات الأفعال، ومراعاة الفروق الدقيقة بين الأشخاص والأحوال والأزمنة والأمكنة. وهذه المهام العلمية والفقهية تتطلب تأهيلاً شرعياً رفيعاً، وإدراكاً دقيقاً للنصوص وأسرارها، وفهماً شاملاً للواقع ومتغيراته، وهي معان يعجز الذكاء الاصطناعي عن الإحاطة بها، مهما بلغ من التطور والدقة؛ إذ إن الآلة لا تمتلك وعياً ذاتياً، ولا تملك فهماً حقيقياً لمعاني النصوص، ولا إدراكاً لمقتضيات الأحوال، ولا تقديراً للعواقب والمآلات.

ومن هنا، يمكن القول بأن دور الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء ينحصر في الجانب الخدمي، من قبيل: تنظيم المعلومات الشرعية، وتيسير الوصول إلى النصوص الفقهية المعتمدة، وتصنيف الفتاوى السابقة، وتحليل البيانات الكبرى المتعلقة بالنوازل المعاصرة. كما قد يُعين المفتي في أعمال التوثيق والبحث المقارن، من خلال سرعة الاسترجاع وتحليل العلاقات بين النصوص والأقوال.

غير أن هذه الإسهامات، على أهميتها، لا ترتقي إلى مرتبة الاستقلال بالإفتاء؛ لأن الفتوى لا تقوم فقط على جمع النصوص وترتيبها، بل تتطلب نظراً اجتهادياً دقيقاً يُراعي ضوابط الاستنباط الشرعي، ويُحسن تنزيل الأحكام على الوقائع، ويُدرك أثر الفتوى على السائل والمجتمع. وهذا مما يستدعي ملكات عقلية وروحية لا تتوفر إلا للمفتي البشري المؤهل، الذي يجمع بين العلم بالشرع والخبرة بالواقع، والقدرة على تحقيق المناط، واستشراف العواقب.

وعليه، فإن الذكاء الاصطناعي ينبغي أن يُوظف كوسيلة مساعدة تحت إشراف علمي مباشر من الهيئات الإفتائية والمؤسسات الشرعية المعتمدة، لضمان سلامة ما يُنتجه من مخرجات، ومنعاً لأي انفلات قد يؤدي إلى إفساد الدين أو تضييع أحكامه.

إن التكامل بين الذكاء الاصطناعي والمفتي البشري يمثل المسار الأمثل لاستثمار التقنيات الحديثة في خدمة الشريعة، مع الحفاظ على قدسية الفتوى، وصيانة مقام الإفتاء من العبث أو التحريف. وبذلك تتحقق الاستفادة من منجزات التقنية الحديثة دون الإخلال بالمنهجية الشرعية الرصينة، ويُسهّم الذكاء الاصطناعي في تعزيز أداء المفتي وتمكينه من القيام بدوره الحضاري في تثبيت الأمن الفكري، وحماية المجتمع من مظاهر الانحراف والغلو.

## 5. خاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد استعراض عناصر هذا البحث، يمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصل إليها فيما يلي:

### النتائج:

1. لا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون بديلاً مستقلاً عن المفتي البشري.
2. الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة مساعدة للمفتي.
3. ضرورة الالتزام بالضوابط الشرعية عند استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى.
4. الأثر الإيجابي للذكاء الاصطناعي في خدمة الفتوى من خلال تسهيل الوصول للمعلومات، تعزيز التعليم الشرعي، وتحليل النصوص الفقهية، بشرط استخدامه تحت إشراف علمي دقيق.

### التوصيات:

1. ضرورة الرقابة الشرعية: التأكيد على إشراف الهيئات العلمية المعتمدة على تطوير وتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الفتوى.

## الدكاء الاصطناعي في الفتوى الشرعية: أداة مساعدة أم بديل للمفتي؟

2. التركيز على التأهيل العلمي: توجيه طلاب العلم والباحثين لفهم آليات عمل الذكاء الاصطناعي بما يضمن استخدامه بشكل صحيح.
3. تطوير برامج تعليمية: تطوير برامج ذكاء اصطناعي موجهة للتعليم الشرعي تحت رقابة أهل العلم.
4. رفض الاستقلالية المطلقة للذكاء الاصطناعي: التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي مجرد أداة مساعدة لا يمكن أن تحل محل المفتي المؤهل.

ختامًا:

يبقى الذكاء الاصطناعي أداة تقنية واعدة يمكن أن تسهم في تطوير العلوم الشرعية إذا تم توظيفها وفق الضوابط الشرعية والأخلاقية. ومع ذلك، فإن المرجعية الأساسية في الفتوى الشرعية ستظل دائمًا للمفتي البشري المؤهل، القادر على فهم النصوص الشرعية والمقاصد الكلية للشرعية الإسلامية، بما يحقق العدل، ويحفظ الأمن الفكري والديني للمجتمع.

والله ولي التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

## 6. قائمة المراجع:

- ابن سعدي، (2012)، القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقاسيم البديعة النافعة، الرياض: مكتبة المعارف.
- صالح الأسد. (جوان 2022). المخاوف الأخلاقية من الاستخدامات السلبية لتقنيات الذكاء الاصطناعي: تقنية التزييف العميق أم نموذجًا. مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية الجزائرية.
- Ocana-Fernanday, V., Valenzuela-Fernanday, G., & G. (2019). Artificial intelligence and its implications in higher education: Propósitos y representaciones.
- ابن القيم، (2017)، إعلام الموقعين عن رب العالمين. الدمام: دار ابن للجوزي.
- ابن تيمية. (2004م). مجموع الفتاوى. الأوقاف السعودية.
- أبو عبد الله محمد، شرح مختصر خليل. بيروت: دار الفكر للطباعة.
- أحمد بن حنبل، (2009)، المسند. دار الكتب العلمية، بيروت: حديث رقم: 12482، صحيح حسن.
- أحمد بن زكرياء ابن فارس. (2008م). معجم مقاييس اللغة. القاهرة: دار الحديث.
- أحمد حسين الزيات. (1989م). المعجم الوسيط. اسطنبول: دار الدعوة.
- أحمد مختار عمر. (بلا تاريخ). معجم اللغة العربية المعاصرة. عالم الكتب.
- البهوتي، (1996)، شرح منتهى الإرادات. بيروت: عالم الكتب.
- البيهقي، (2023)، المدخل إلى السنن. تخريج محمدعوامة: دار اليسر ودار المنهاج.
- الحكمي، (1996)، أصول الفتوى وتطبيق الأحكام الشرعية في بلاد المسلمين. مؤسسة الريان والمكتبة الملكية.
- الراشدي، (2001)، المصباح في رسم المفتي ومناهج الإفتاء. دار أحياء التراث العربي: بيروت.

- الصنهاجي أبو العباس ، (2001)، أنوار البروق في أنواء الفروق، تحقيق مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، دار السلام، ط/1، 2001م. تحقيق مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية: دار السلام.
- المرادوي، (2009)، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد بن حنبل. بيروت: دار احياء التراث العربي.
- جلال الدين السيوطي . (1990م). الأشباه والنظائر. بيروت: دار الكتب العلمية.
- جمال الدين ابن منظور. (د.ت). لسان العرب. بيروت لبنان : دار صادر .
- زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم المصري. (1999 م). الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ. بيروت: دار الكتب العلمية.
- سليمان صالح أبو كشك. (2015). نظم المعلومات الادارية. عمان، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- عبد الحميد بسيوني. (1998). مقدمة في الذكاء الاصطناعي. دار النشر للجامعات المصرية.
- محمد عبد الرؤوف المناوي، (1410هـ)، التوقيف على مهمات التعريف. بيروت: دار الفكر المعاصر.
- مركز الفتوى في موقع إسلام ويب. (2019م). هل الذكاء الاصطناعي حرام؟ تم الاسترداد من <https://www.islamweb.net/ar/fatwa/389512>
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (1997). الجامع الصحيح. تحقيق: محمد زهير الناصر. الرياض: دار طوق النجاة.
- الترمذي، محمد بن عيسى. (1999). الجامع الصحيح. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- القرافي، أحمد بن إدريس. (2001). الفروق. تحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية. القاهرة: دار السلام.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1997). الموافقات في أصول الشريعة. تحقيق: عبد الله دراز. بيروت: دار المعرفة.
- النووي، يحيى بن شرف. (2004). المجموع شرح المذهب. تحقيق: محمد نجيب المطيعي. بيروت: دار الفكر.
- مسلم، مسلم بن الحجاج. (2006). الصحيح. تحقيق: نظر محمد الفارابي. الرياض: دار طوق النجاة.
- الذهبي، محمد بن أحمد. (1999). سير أعلام النبلاء. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة.